ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال معنى الفصل الخ فيه ان قوله ذا جزء للخبر على الحقيقة
فان نظيره البيت سقف وجدار وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم الخ
يمكن ان يقال قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال
قدس سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدا ولساحران خبره وقيل ضمير الشان
ههنا محذوف اي انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتانيث
نحو تضربين قوله بقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف
قوله بوصل الياء لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته الخ لم يرد التثنية
المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعني ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا
ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء اسم
الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته
كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم وهؤلاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير
مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انت وفي ترجمة ذلك انت قوله وهي الحروف فانه
يذكر ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله اي حروف الخطاب
اقرب ويحتمل ان يفسر باسم الاشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف
للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا
ويشار اليه بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت
الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا
يخاطب في اثناء كلام واحد الا في مراد بخصوصه فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان
موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص
على البعد جئت بعلامته وهي اللام قوله ولما راى المصنف كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال
كل كلام في مقام الاخر بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال
فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قوله وتلك لما كانت المخالفة بين ذا واخواته في البعيد
اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك وليس فيما ذكر زيادة الا في ذلك قوله
بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا بالتشديد ايضا
للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قوله خاصة اي خص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل
في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ وذلك باستعارة
المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام مواضعها قوله اي اسم الخ او حال الخ اي اسم

اثنان في كلام واحد الا في مراد خصوصه

الموصول

لايتم



لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله او لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال
قال وذلك لان الافعال الناقصة لا تحصل بها قوله والمراد بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضي الجزء التام
على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله
جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة
فلهذا حرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه اللغوي كذا نسب
الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي
قيل لو قال بجملة خبرية وضمير لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا
او قصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال
ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي
نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ
لانهم اخذوا الصفة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا لا يقال جاز ان يكون لاخراج
الموصول الحرفي وهو موصول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن
التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر المنضم اليه الجملة
كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول يمكن الخ لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا
لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة
الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل من ان التعريف العالم بما له العلم جائز
اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء
في العالم هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار
مبداه فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية
ليس تعريفا له والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا
المعنى ليس ماخوذا في الصلة العرفية ولا يدل بهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي
حتى يكون تعريفه بها كتعريف العلم بالعلم قوله بان يقال الصلة جملة الخ فيه تامل قوله وصلته اي
صلة ما لا يتم جزءا الخ جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه الى الموصول قوله جملة خبرية
انما كان ذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهي جملة خبرية قوله او ما في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول
بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر قوله لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع

الخارج من التعريف قبل ذكره لا الحرف

بجملة

Copyright © King Saud University